التحول الديمقراطي والحكم الرشيد: أي علاقة؟

جدل المقاربات بين التكامل والتناقض في الواقع العربي والإسلامي

د. ابرادشة فريد

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

مقدمة:

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، والدول العربية تحديدا تسعى إلى تطبيق أنموذج فكري يخلصها من تبعات الاستعماروالتخلف، فانطلقت عبرتبني الكثيرمن الوصفات السياسية والاقتصادية وفي مقدمتها عمليات التنمية والتحول الديمقراطي ثم بعدها الحكم الرشيد، ولكن إلى يومنا الحالي لا عملية التحول الديمقراطي نجحت ولا الحكم الرشيد نجح. وضاعت عملية التنمية في أدراج الحكومات المتعاقبة، وأمام كل هذه المعطيات تناست الأنظمة والشعوب العربية والإسلامية أنّ لها أنموذجا مركزيا قد عرفته منذ التأسيسات الأولى لدولة الرسول صلى الله عليه وسلم في شبه الجزيرة العربية، هذه الدولة الفتية التي تم وصفها بالرشادة، في مرحلة كانت القارة الأوربية تعيش عصورا من الظلام والتحجر لا تبددها كل أضواء الدنيا.

لقد نادت كل البرامج والوصفات الغربية إلى انتهاج مجموعة من المفاهيم والمصطلحات كالديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة واعتبارها مصطلحات نابعة من مشكاة واحدة وذات توجه واحد، كما أكدت على كل من يريد أن يلتحق بركب الحضارة يجب عليه أن يتبع نفس الطريق الذي سلكه الغرب، بداية بإعلان الانقلاب على الدين وفصله عن الدولة والسياسة، ووصولا إلى تطبيق نفس النمط المفاهيمي والنظري الذي ميّز السيرورة التاريخية للعالم الغربي.

مشكلة البحث

لا تزال مسألة التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث محل نقاش إلى يومنا الحالي، في وقت تجاوزت الدول الغربية كل حديث عن هذا المصطلح لتعلن عن ميلاد مصطلح جديد لا ينفك بدوره من الانتماء الى الفكر الفاوستي الغربي؛ إنه مصطلح الحكم الرشيد الذي أعلن عنه (البنك العالمي) معتبرا إياه مرادفا للديمقراطية بل ومشتقا منها، فهما وجهان لعملة واحدة، وفي مقابل هذا الطرح لم يكن الفكر العربي والإسلامي عقيما إذ عرفت تلك المنطقة حكما رشيدا من خلال الدولة الإسلامية التي بناها الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة وطورها الخلفاء الراشدين الذين اقتفوا أثره من بعده، ولم يتحول هذا الحكم إلى الاستبداد بقدر ما كان التمسك بالسنن المحمدية التي كان دستورها كتاب الله وسنة نبيه، وهو ما جاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم « في الحديث المشهور : « **تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي**»، وبالتالي فالتجربة العربية على الأقل ومن حيث المنطلقات العقائدية تؤمن بأنّ الحكم الرشيد لا يعني بالضرورة إتباع عملية التحول الديمقراطي الغربي، بل هناك نمط محلي ذو خصوصيات محلية معينة لا تصلح إلاّ بها.

ولعل الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو الاختلاف الكبير بين الباحثين والأكاديميين حول تحديد طبيعة المفهوم وكذلك العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال التساؤل الكبير الذي مفاده: **هل أنّ الديمقراطية هي مرادف احتمي للحكم الرشيد؟ أم أنّه يمكن تطبيق أحدهما بمعزل عن الآخر** ؟

أولا: التحول الديمقراطي والحكم الرشيد أي علاقة

لتحليل هذه الإشكالية سوف نتبع المنهج التحليلي الوصفي بحيث لا نكتفي بالوصف الظاهري للأشياء، وإنما سوف نتعمق في مسببات وعلل الظاهرة المدروسة، اعتبارا أنّ الظواهر الاجتماعية وغيرها تحتاج إلى تفسيرات لا إلى توصيفات شكلية ومفاهيمية.؟

أولا وقبل كل شيء سوف نتجاوز الإطار المفاهيمي للدراسة الذي نرى بأنّ الدراسات السابقة[1] قد أعطته حقه كاملا ومستوفيا، وبالتالي سوف ينكب تحليلنا على تحليل إشكالية الموضوع مباشرة ودون إطناب أو حشو.

من خلال الإشكالية المتقدمة ظهرت أطروحتان أو مقاربتان عالميتان للتفسير: المقاربة الأولى هي مقاربة اقتصادية تقنية والثانية مقاربة سياسية.

بالنسبة **للمقاربة الاقتصادية التقنية** جاءت وفق سياق **بريتن وودز** وقد لعب كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي دورا كبيرا في إرساء هذه المقاربة التي ميّزت بين المصطلحين فنظرت إلى الديمقراطية على أنّها تستهدف شرعية الحكومة، أما الحكم الرشيد فيهتم بدرجة فعالية الحكومة، أي الاهتمام بجانب التسيير والإدارة، وعلى هذا فالبنك الدولي مثلا في تعريفه للحكم الرشيد يركز على فعالية الدولة الاقتصادية دون الاهتمام بشرعية البنى السلطوية، وهذا ما تتبعه دول جنوب شرق أسيا مثلا، لكن هذه المناورة قد تم تفسيرها فيما بعد بأنّها مجرد مناورة من هذه المؤسسة حتى لا يتم اعتبار تقاريرها العالمية تلك تدخلا صريحا في الشؤون الداخلية للدول، وقد سارت حذو هذه النظرة مختلف البنوك التنموية الجهوية في العالم كالبنك الآسيوي ونظيره الأفريقي للتنمية.[2]

أما فيما يتعلق **بالمقاربة السياسية** فقد ركزت بدورها على المتغيرات و المعايير السياسية الغربية، وفي مقدمتها مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كآلية وحتمية للتنمية، ويمثل هذا الاتجاه مختلف برامج الأمم المتحدة، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واللجنة الاقتصادية الإفريقية والعديد من وكالات التنمية سواء الأوربية أو المتعلقة بالدول منفردة، بحيث تركز هذه البرامج على أنه لا وجود لحكم رشيد دون تحول ديمقراطي.

وفي مقابل تجسيد هذه النظرية على أرض الواقع اتجه العالم الغربي وفي مقدمته أمريكا، إلى تكريس قواعد دولية جديدة تقوم على فكرة المشروطية فمقابل المساعدات (مالية غذائية ...الخ) التي تقدمها للدول النامية والمتخلفة تشترط عليها الرضوخ و القبول بإجراء تحول ديمقراطي لتحسين قضايا الحكم، من خلال التأكيد على شرعية البنى السلطوية وإشراك الجماهير في صنع القرارات واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق الانفتاح الليبرالي، إذن فهذه المقاربة تتدخل حتى في الشؤون الداخلية للحكم، عن طريق مطالبة الأنظمة الحاكمة بإجراء تحول ديمقراطي حقيقي، ولهذا فقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صراحة بأنّ الحكم الرشيد يدل على الحكم الديمقراطي.[3]

إذن مما تقدم فقد تم تطوير المقاربة الاقتصادية التقنية فيما بعد إلى مقاربة سياسية، جعلت من مؤشرات الحكم الرشيد أهدافا وغايات تنموية بدل بقائها مجرد وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي كما طرحته المؤسسات المالية في بادئ الأمر، وبهذا فقد تجاوز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاربة كل من البنك الدولي وصندوق النقد إلى معالجة الخصوصيات الدقيقة التي تؤثر في عملية التنمية في إطار منظور علمي تراكمي لإصلاح أخطاء الماضي، وفي مقدمتها طبيعة الأنظمة، تبقى طبعا هذه الرؤية رؤية غربية محضة وتحتاج إلى المزيد من الاختبار للتأكد من صحتها.

1. التحول الديمقراطي كمرادف للحكم الرشيد

بالنظر للأهمية البالغة لعملية التحول الديمقراطي في إرساء دعائم دولة الحق والقانون، فقد ذهبت أفكار العديد من المنظمات الدولية والإقليمية إلى اعتبار مصطلح الديمقراطية مرادفا للحكم الرشيد، وبدونها لا معنى ولا وجود في الأساس لهذا الحكم، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أكدّ مشروع الشرق الأوسط الكبير وقمة الدول الثماني الكبار على التوالي 2003 و 2004، بأنّ الديمقراطية والحكم الرشيد يعدان من أولويات برامج الإصلاح السياسي، ولهذا فقد حصرا عملية الإصلاح السياسي في تبني ميكانيزم التحول الديمقراطي بكل ما يحمله من معايير ومؤشرات؛ كالمشاركة السياسية وحرية التعبير والتداول السلمي على السلطة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، على ميكانيزم الحكم الرشيد بكل ما يحمله المصطلح من تحديث لآليات السوق وتقنيات حديثة للتسيير الإداري والمالي كالشفافية والمحاسبة.[4] وهو نفس الأمر الذي ورد في تقرير البنك الدولي عن: التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إذن وبالاستناد إلى هذا الطرح فإنّ هناك علاقة وطيدة بين عمليتي التحول الديمقراطي والحكم الرشيد، اللذان يهدفان إلى تحقيق الغاية الكبرى المتمثلة في التنمية الشاملة والمستدامة وعلى رأسها التنمية البشرية أو الإنسانية، بحيث أنّ الديمقراطية تفترض توافر حد أدنى من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، لأنها طريق أساسي مؤدي إلى إرساء معادلة الحكم الرشيد، و بدورها فعملية التنمية لا تكون إلاّ بمشاركة الجماهير في تحقيقها، والأكثر من هذا ضرورة إقناعهم وكذلك اقتناعهم بدور وأهمية العملية التنموية في ترقية وازدهار الدولة والمواطن على حد سواء.

وعلى هذا الأساس فالحكم الرشيد يجب أن يكون حكما شعبيا شكلا ومضمونا، فهو حكم بواسطة الناس ومن أجل الناس وفي النهاية لفائدة ومصلحة هؤلاء الناس.[5] وهو نفس ما تقتضيه عملية التحول الديمقراطي فهي عبارة عن تحول من فكرة الرأي الواحد إلى الأغلبية التي تمثلها القاعدة الشعبية؛ فالديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه بنفسه أو عن طريق توكيل ممثلين ينوبون عنه في كل أموره ومتطلباته الأساسية.

لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في بداية التسعينيات على ضرورة دمقرطة أنظمة الحكم عالميا، ووضعت لذلك معايير ومؤشرات (إلزامية) يتم على أساسها تصنيف الدول، كما نبهت مرة أخرى على ضرورة انتقال المفاهيم من التفسيرات الدولية إلى التفسيرات العالمية، بحيث صار البحث في تعريف الحكم هو الإجابة على طريقة الحكم ومدى تحسن العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال إطلاع المواطنين على كل كبيرة وصغيرة من أمور حياتهم ومتطلباتهم المتعددة، وأي خروج عن هذا المنحى يعتبر خروجا عن الإرادة الدولية، وسيتم معاقبة الدولة التي تتجاوز حدودها وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني الجديد، وفي مقدمته استحداث تقنين قانون التدخل لانتهاك مبدأ السيادة على غرار ما حدث في إقليم كوسوفو.[6]

ولهذا فإنّ مسألة استقرار و عدم استقرار الديمقراطية تعتبر من المواضيع الحساسة والتي قطعت أشوطا كبيرة من النقاشات العميقة، لأنّ هناك عدم اتفاق بين العلماء حول ماهية الديمقراطية، وقد أكدّ كل من: Nadia Mole-naers and Michael Thompson على أنّ النظريات الثقافية في المجتمعات الغربية هي عبارة عن وصفات لدعم استقرار الديمقراطية وجعلها أساس التقدم، ولذلك فثقافة الديمقراطية عبارة عن انتهاج مجموعة من المناهج والمعايير التي من مخرجاتها القانون والنظام، وفي هذه الحالة نصل إلى الكثير من المساواة، ونسبة أقل من النزاعات المدنية، والحماية من ضعف وهشاشة الدولة.[7]

ولهذا فمهما يقال عن فكرة كونية الديمقراطية إلاّ أنّ التعاملات الدولية تؤكد عكس ما هو متداول من الناحية النظرية، ولهذا فقد أكدت الكثير من الدراسات على أنّ الديمقراطية في الغرب إنما تم اعتمادها بعد فترات الإصلاح الديني من أجل تأطير تلك الصراعات الدموية، أي أنها جاءت للتقليل من حدة الصراع العنيف الجاري من أجل الوصول إلى السلطة Struggle for power والتي كانت في حقيقة الأمر كثيرا ما تؤدي إلى إراقة الدماء، في هذا الصدد يرى **نعوم تشومسكي** وغيره من العلماء الغربيون المنصفون بأنّ أكثر المنتهكون للديمقراطية هم الديمقراطيون أنفسهم؛ أي أنهم في الأساس لا يؤمنون بما جاء فيها من إيجابيات، ناهيك على أن يقبلوا بفكرة حكم الشعب. إذن عن أي حكم شعب يتحدث هؤلاء؟.

ومنه فالديمقراطية بالنسبة للغرب هي مجرد حتمية تاريخية وواقعية مجتمعية فرضتها التطورات العالمية في عصر ما بعد الإصلاح الديني من أجل تأطير مختلف الفئات الجماهيرية وعدم التورط المحتمل في حمامات جديدة من الدماء التي سادت في عهد الحكم الكنيسي.

2. التحول الديمقراطي كنقيض للحكم الرشيد

في مقابل الطرح السابق الذي يدعو لتوحيد المصطلحات هناك من يرى غير ذلك، ومن ضمن هذا التيار هناك من يؤكد بأنّ الديمقراطية لا تعني بالضرورة الحكم الرشيد، بحيث يعتبر الحكم الرشيد مصطلحا مستقلا عن الديمقراطية، انطلاقا من أنّ التعددية والتداول على السلطة لا تدلان تماما على أنّ نمط الحكم يتسم بالرشد والعقلانية، ويبررون موقفهم هذا بأنّ هناك نماذج حكم ديمقراطي في العالم لكنها من حيث الممارسة تفتقد إلى أي نوع من أنواع الرشادة، وهناك العكس نظم حكم شمولية أو ديكتاتورية ولكنها تتسم إلى حد كبير بالرشادة الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوزيع شبه العادل للثروة[8] طبعا حتى لا نقول العادل، لأنّه لا يوجد في عالم اليوم نموذج واحد وصل إلى هذه التطبيقات حتى بالنسبة للدول الاسكندينافية التي تحتل المراتب الأولى من حيث مؤشرات التنمية البشرية عالميا.

ولعل الملك السعودي فهد بن عبد العزيز رحمه الله خادم الحرمين الشريفين في تصريح للصحافة، قد أجاب إجابة صريحة على أنّ الحكم الرشيد لا يعني بالضرورة التحول الديمقراطي، حيث قال: « **نظام الديمقراطيات السائدة في العالم لا يصلح لنا، لأنّ بلدنا له خصوصية**» وأضاف: « **إننا لا نستطيع أن نستورد الأحكام من خارج بلادنا فنطبقها على شعبنا والخصوصيات كثيرة؛ لأنّها بلد الله الحرام ومولد خير البشر النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأنّ الكتاب والسنة هما دستور هذه البلاد...**».[1]

من خلال تصريح الملك السعودي السابق نرى بأنه قد لخص تلخيصا دقيقا مسألة الخصوصيات، طبعا وبدبلوماسية عالية دون أن يمس بطبيعة النظام الديمقراطي أو أن يصفه بأي وصف من الأوصاف، كيف لا وشعار المسلم قوله عزوجل: « لكم دينكم ولي دين « **(الكافرون الاية 6)** ولهذا فإنّ ما قد نجح في بريطانيا وأمريكا ليس بالضرورة أنه سينجح في السعودية أو الجزائر.

ثانيا: الحكم الرشيد في الفكر الإسلامي بين المركزية الدينية و الدولة المدنية

لا أحد من الباحثين والمتتبعين للشؤون السياسية ينكر بأنّ الظروف التاريخية التي مرت بها الدول الغربية في أوربا كانت سببا في تطور الفكر السياسي الغربي بصفة عامة، خاصة فيما يتعلق بمسألة الانتقال من المركزية الدينية المطلقة إلى الدولة المدنية دولة الحق والقانون، بحيث بعد عدة قرون من سيطرة الكنيسة على الأوضاع العامة في أوربا، ظهرت تيارات وحركات احتجاجية إصلاحية تنتقد الجمود والظلام الذين مارستهما الكنيسة ورجال الاكليروس (رجال الدين) عليها، ومن جراء هذا الهيجان الجماهيري ولد عصر جديد من الإصلاحات الذي تزعمه كل من جون كالفن ومارتن لوثر كينغ، وبعد صراع مرير مع رجال الدين انتصرت العلمانية وحوصرت الكنيسة خلف أبوابها وسطعت شمس الحرية التي لا طالما نادى بها سبينوزا وجون لوك وروسو وغيرهم.

إذن فهذا الانتقال الغربي من الدولة الدينية إلى الدولة المدنية صار مثالا ونظرية ومقاربة عالمية، بل وهناك من اعتبرها دينا كونيا، كونها استطاعت تحرر الإنسان و إخراج كامل أوربا من براثن الظلمة إلى عالم الأنوار، بل وقد أكدت معظم أدبياتهم ومنطلقاتهم الفكرية بأنّه لا مناص من التخلص من المركزية الدينية ولدخول عالم التقدم والازدهار والرفاه، إلاّ بمحاصرة الكنيسة خلف أسوارها.[9]

1 . محمد أمان بن علي الجامي، **حقيقة الديمقراطية**، ط1، (السعودية: دار ابن رجب للطبع والنشر والتوزيع، المدينة المنورة، 1993 . 1414 هـ)، ص 11 ، 15.

وبعد هذا بدأت الوصفات الغربية تتهاطل كما تتهاطل الأمطار على كل الثقافات والحضارات العالمية شرقها وغربها شمالها وجنوبها، وأقسم أصحاب هذه التيارات أن لا سبيل للتقدم إلاّ بالمرور على ما مرت به الحضارة الغربية، بداية من ضرورة التخلص من القيد الديني الذي يعتبر أفيونا يأسر العقول ويوجهها كيفما يشاء، إذن لابد للمسلمين والعرب وغيرهم ممن لا ينتمون إلى الغرب الفاوستي أن يتخلصوا من دياناتهم ويتعلمنوا (من العلمانية) ومن ثمة يكونون أمام باب من أبواب التقدم.

وقد رد علماء المسلمين على هذه المقاربة الغربية بأنها غير صحيحة ومفندين ما جاء فيها من عدة نواحي هي:[10]

. السياق التاريخي الذي عرفته أوربا وغيرها من الشعوب غير متماثل، فالغرب على سبيل المثال يسلم بأنّ أصل الإنسان قرد، بينما المسلم البسيط يؤمن بأنّ أصل الإنسان ادم عليه السلام وهو مكرم من الله الذي خلقه، وبالتالي شتانا بين من ينسب نفسه للقرود وبين من ينسب نفسه لقول الله عزوجل: « **لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم** « التين الآية 4

. أنّ الديانة المسيحية قد تعرضت للتحريف والتزييف، وما يدلك على ذلك وجود العديد من الأناجيل والترجمات للكتاب المقدس، وبالتالي ظهور إشكالية: من الأحق بالإتباع؟ كما أنّ انقسام الكنيسة أولا بين أرثذكس وكاثوليك ثم بين كاثوليك وبروتستانت، بينما نحن المسلمون لنا دين واحد وكتاب واحد ونبي واحد، ولا يكاد يوجد اختلاف على ذلك بين أغلب الفرق والمذاهب الإسلامية باستثناء بعض الطوائف الشاذة، وبالتالي فالفرق كبير جدا بين هذا وذاك، وفوق كل هذا فالدين الإسلامي لم يثبت ولن يثبت مستقبلا تعارضه مع العلم أو الحقائق العلمية، فهو الدين السماوي الوحيد الذي لم تطله أيادي البشر بالتزوير والتغيير، قال الله تعالى: « **... ما فرطنا في الكتاب من شيء** « . الأنعام الآية 38

. يقول فقهاء الإسلام وعلماء الحديث (في مقدمتهم العلامة المحدث الشيخ الألباني) الغرب طبقتان رجال دين ورجال لا دين، بينما المسلمون كلهم رجال دين، قال النبي صلى الله عليه وسلم: « **بلغوا عني ولو آية**» ، فالمسلمون لا يخضعون لنفس الطبقية التي أوجدتها الكنيسة في العالم الغربي، لكن المسلمين يتميزون بميزة واضحة جدا وهي أنّ هناك رجال علم ورجال لا علم أو عامة، كما أنّ العلماء المسلمون لا يتميزون بلباس خاص عن العامة، فالكل يلبس نفس اللباس، وإنك لا تكاد تستطيع أن تفرق بين عالم وعامي باللباس، عكس القساوسة والرهبان فهم يتميزون عن العامة بلباسهم أيما تميز، لكن ما تجدر الإشارة إليه أنه يمكن التمييز بين المسلمين في قضية العلم، فبمجرد أن ينطق المسلم تعرف مكانته ودرجته، لأن القاعدة تقول « لا يزال الرجل مهابا طالما لم يتكلم فإذا تكلم إما زادت هيبته و إما نقصت .

كذلك بالنسبة للعالم العربي والإسلامي مازال إلى اليوم يخوض في جدلية وطبيعة نظام الحكم، هل يجب أن يتمحور حول شخصية الحاكم مثلما تصوره الأدبيات الدينية الإسلامية الأصيلة، أم أنّه لابد أن يرتكز على فكرة الإرادة الشعبية وعبر تفعيل مختلف مؤسسات الدولة، بمعنى الخروج من فكرة دولة الحاكم إلى فكرة دولة المؤسسات.

المشكل في هذه الجدلية ليس في شخصية الحاكم ولا في الإرادة الشعبية، المشكل المطروح هو غياب ميكانيزمات وآليات واقعية عصرية تتماشى مع الفكر والبيئة العربية والإسلامية، أما مسألة أن نقول أنّ عدم وجود تحول ديمقراطي هو سبب فشل الأنظمة العربية، فهذا غير صحيح من عدة أوجه، على رأسها أننا لسنا مستعدين لتقبل فكرة الديمقراطية سواء كحكام أو محكومين أو حتى معارضة، والواقع الممارس خير دليل على صحة ما نقول، أو أنّ الوقت لم يحن بعد لتجسيد هذه التصورات الغربية التي تحتاج إلى المزيد من الوقت مثلما احتاجت إلى ذلك أوربا وأمريكا.

ثالثا: الأزمات السياسية العربية بين الاستعصاء الديمقراطي وغياب البديل المحلي

لتوضيح هذه المسألة بشيء من التفصيل قدم الأستاذ: لوسيان باي تحليلا يعد من أحسن النماذج التي قدمت تفسيرا منطقيا لتخلف الدول النامية ولعدم بلوغها غايات التنمية السياسية، وقد حصر هذه الأزمات في خمسة عناصر واضحة وهي على التوالي:[11]

. أزمة الهوية . أزمة الشرعية . أزمة المشاركة . أزمة التغلغل . أزمة التوزيع.

وأضاف الدكتور أحمد وهبان أزمتين من أزمات تخلف الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، وهما أزمة الاستقرار السياسي وأزمة تنظيم السلطة، وعلى هذا الأساس فالأزمات التي يعاني منها النظام السياسي في دول العالم الثالث هي سبعة أزمات.[12]

ولكننا إذا تمعنا في مبادئ الديمقراطية ومؤشرات الحكم الرشيد فإننا نكون أمام إعادة اجترار ما جاءت به المدارس الغربية لإحداث تبعية من نوع جديد، لأنّ الدعوة إلى الأخذ بمجموعة من القيم الغربية وعلى رأسها الديمقراطية في جو غير مهيأ لنجاح الديمقراطية، غالبا ما يؤدي إلى الوقوع في نفس الفخ الذي وقعت فيه دول العالم الثالث أيام الاشتراكية؛ لأن المتمعن والمدقق جيدا في الوضع العربي والإسلامي، يجد بأنّ هناك مفارقة بين مصطلحي الديمقراطية والحكم الرشيد، على الأقل في الفضاء العربي والإسلامي، انطلاقا من أنّه يمكننا دراسة أسلوب الحكم بشكل مستقل عن الديمقراطية، لاسيما في معناها الضيق المتعلق بالتعددية والتداول على السلطة، أضف إلى ذلك بأنّ هناك نماذج للحكم السيئ في دول ديمقراطية، كما أنّ هناك دولا غير ديمقراطية، وفي المقابل استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لأنّ إستراتيجيتها الاقتصادية اتسمت بالحكم الرشيد، ومن هنا فالتعددية والتداول على السلطة لا يعنيان آليا الحكم الرشيد.

كما أنّ البيئة العربية والإسلامية قد عرفت أنماطا للحكم والسياسية كانت أرقى حتى من الديمقراطية الأثينية، وسوف نضرب مثالا على ذلك، فعلى الرغم من أنّ الحياة السياسية في المدينة لم تكن يومئذ قد وصلت إلى بناء برلمان وقصر حكومة ودار للقضاء، إلاّ أن الممارسات خير من الهياكل، لقد قال عمر بن الخطاب الذي بلغت الدولة الإسلامية في عهده أوج التعاملات والتصرفات التي أقل ما يقال عنها أنها قمة في الإنسانية: « إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تعظيما لي.. فيجيبه احد الصحابة: « والله لو رأيناك خرجت عن الحق. لرددناك إليه .»

على المستوى النظري تسعى كل الدراسات السياسية إلى إسقاط النظريات على الواقع بمعنى محاولة تطبيقها وتعميمها والحكم على مدى نجاحها أو فشلها، صحيح أنّ هذه النظريات الغربية عن التحول الديمقراطي والحكم الرشيد قد نجحت في الغرب، ولكن لابد من إدراك حقيقة قد خفيت على الكثير من الباحثين، وهي أن العوامل البيئية والذهنية السائدة في دول العالم الثالث ليست نفسها المطبقة في الغرب، بل الأكثر من ذلك أن تلك العوامل مختلفة تماما عن تلك الموجودة في الغرب، ولهذا فكيف يراد لأنموذج معين نجح في ألمانيا أن ينجح في النيجر؟ إنها حقا مفارقة المفارقات.

لقد استطاع أوائل هذه الأمة الإسلامية منذ عهد الرسول أن يؤسسوا أنموذجا متقدما لدولة المدينة التي رغم بساطتها في بداية الدعوة إلاّ أنّ دستورها السماوي المتين والصحيح والذي لم تطله أيادي التحريف، مكنها من أن تصبح في فترة وجيزة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.[13]

ولعل كل تلك النجاحات لم يكن لتُفَسَرَ إلاّ من خلال أمرين اثنين: **أولهما** أنّ الديانة الإسلامية ديانة الحق والتي لم تتعرض للتحريف ولهذا لم يرد فيها ما يخالف الحقائق العلمية، **وثانيهما** أنّ مصطلح رجال الدين لم يدرجه المسلمون في أدبياتهم ولا تعاملاتهم وإنما أدرجوا فكرة رجال العلم الذين ميزهم الله عن سواهم قال الله عزوجل: « **وفوق كل ذي علم عليم** « (يوسف الآية 76) ولهذا فعندما تخلى المسلمون فيما بعد عن تلك التعاليم السمحة واتبعوا تعاليم غيرهم ومجدوها سقطت تلك الحضارة شيئا فشيئا حتى أضحت تتداعى عليها الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها.

إن النظرية بوصفها نتاج علمي ومعرفي تقوم الإنسانية بتطبيقها على أرض الواقع، لكن إذا حاولنا تطبيقها على أرض الواقع ولم تنجح، فالأولى أن يضرب بها عرض الحائط ولا يلتفت إليها، حتى وإن نجحت في منطقة أخرى لأنّ الخلل في أحد أطراف أو جذور المعادلة سوف يقودها إلى الفشل والوقوع في فخ التناقض البيئي والذهني (اختلاف البيئات) وهو طبعا ما وقعت فيه مختلف النظريات الغربية المصدرة إلى العالم الثالث، فهذه النظريات صحيح أنها نجحت في الغرب ولكنها عندما فشلت في الفضاء العربي والإسلامي، كان الأجدر بنا وبصناع القرار أن لا يعاد تجريبها من جديد، لأنها أشبه حالاً بالجريح الذي عوض أن يعالج جرحه بالدواء يقوم الطبيب في كل مرة بكشط جرحه ذاك فلا يشفى أبدا.

إذن الواقعية تؤكد على أنّ البيئة التي طبقت فيها الديمقراطية في الدول الغربية ليست هي نفسها البيئة العربية أو الإسلامية أو الأفريقية، فهناك من الدول الأفريقية التي مازالت إلى يومنا الحالي تعيش حياة البدو الرحل والقبيلة، بل أنّ هناك مناطق في أواسط القارة الإفريقية مازالت لم تخرج بعد من مرحلة الفكر البدائي أو العقلية البدائية، كما سماها الباحث والمؤرخ الفرنسي « ليفي برول ليسيان.» Lévy-Bruhl, Lucien، وبعد كل هذا نتحدث عن الديمقراطية في أفريقيا.[14]

كما أنّ الملاحظة الدقيقة للواقع العربي والإسلامي تثبت بأنّ معظم محاولات التحول كانت شكلية ولم تمس الجوهر، وهذا ما طرح سؤالا عميقا آخر مفاده: هل انحازت النخب السياسية في البلاد العربية إلى خيار التحول الديمقراطي فعليا أم اضطراريا؟ بمعنى هل انحازت هذه النخب رغبة في الديمقراطية أم اضطراريا؛ بفعل الضغوطات الداخلية والخارجية على حد سواء؟.[15] خاصة وأنّ هناك انتشارا واسعا لموجة ثالثة للتحول الديمقراطي كالتي تحدث عنها صمويل هنتنجتون، هذه الموجة التي مست معظم دول العالم، وتوقفت عند أبواب الدول العربية ولم تتحرك بعدها بشبر واحد، لأنها مازالت ترواح مكانها.[16]

لقد أجاب الباحث عبد النور بن عنتر على هذا السؤال إجابة صريحة بأنّ الديمقراطية في الواقع السياسي العربي لم تكن نابعة دوما من قناعات سياسية حقيقية، لأنّ العديد من الأحزاب السياسية تطالب بالديمقراطية فقط لأجل أن تحل محل الأحزاب الحاكمة، وليس بهدف تغيير شكل أو نمط نظام الحكم السائد، وبهذا المعنى فالمناداة بالديمقراطية من قبل هذه الجماعات تكون شكلية ومؤقتة، وفي حال وصولها إلى السلطة يتم الانقلاب على تلك الشعارات الديمقراطية التي كانت مجرد وسيلة لتحقيق غاية، وبالتالي فشتانا بين التكتيك الديمقراطي الموصل للسلطة، وبين القناعات السياسية الراسخة التي تؤمن بالديمقراطية كفكرة وممارسة وحياة.[17]

إنّ ما يجب أن نفهمه في واقعنا العربي والإسلامي، أنّ البرامج والوصفات الغربية ليست قرآناً منزلاً من السماء، كما يراه أنصار التحديث والتغريب ولذلك فمن حق العقل العربي والإسلامي أن تكون له لمسته الخاصة على تلك البرامج، فنحن كما يقول مفكرو النهضة العربية والإسلامية يجب علينا أن نتطلع الى حقيقة تراثنا وأصالتنا وموروثنا الديني، ومع

ذلك لا يجب أن نتقوقع على أنفسنا هروبا من المواجهة، فهو انفتاح مشروط ودون التخلي عن الجذور والأصول.[18]

إنّ هذه المقاربة الوسطية لدليل على قوة وعقلانية الطرح العربي والإسلامي، ودليل دامغ على نبذ كل أشكال العنصرية والتعصب، لأنّ كل ما في الغرب ليس مخالفا للبيئة المحلية للعرب والمسلمين، كما أنّ كل ما في الغرب ليس موافقا لها، ولذلك فأحسن ما يمكن أن يؤخذ به في هذا المقام المقاربة الوسطية أخذ كل ما هو ملائم ومتماشي مع عقائدنا وديننا، ونبذ كل ما هو مخالف، بهذا فقط نصل الى إعادة تعريف أنفسنا في عالم البقاء فيه للمعرفة.

الخاتمة:

وتبقى مسألة صلاح الديمقراطية المطلق مسألة نسبية لأنّ واقع العديد من الأنظمة في دول العالم خاصة الثالث لم تزدها الديمقراطية إلاّ تمزقا بحكم غياب أهم جذور المعادلة الديمقراطية والمتمثلة أساسا في الاختلاف الواضح في تحديد المفاهيم وكذا في طريقة وأنماط التفكير، ويبقى الحكم الراشد رغم أن الديمقراطية تعتبر ميكانيزما أساسيا من ميكانيزمات الحكم الراشد، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مرادفا له، وقد أعطت دول جنوب شرق آسيا خاصة الصين مثالا حيا عن عدم مطابقة الديمقراطية للحكم الرشيد.

كما أنّ الفكرة الغربية القائلة بحتمية الانتقال من المركزية الدينية إلى المركزية المدنية التي عمادها السياسي مبادئ الديمقراطية لا تعتبر حتمية بالنسبة لنا نحن المسلمين والعرب، خاصة وأننا عرفنا أنموذجا أوصلنا في يوم من الأيام إلى حكم العالم أجمع، وما حكم الأتراك وسيطرة الأسطول الجزائري على البحر الأبيض المتوسط منا ببعيد.

وبما أن هناك العديد من الأنظمة في العالم قد حققت نجاحات باهرة في التنمية والحكم الراشد، فإننا ملزمون في بيئاتنا العربية والإسلامية أن نفتش في أنفسنا وضمائرنا للخروج بنظام ونظريات لتحقيق التنمية و الاستقرار اللتان تنشدهما كل دول العالم دون استثناء. (18) ولعل المهاتما غاندي الزعيم الهندي قد لخص هذا أحسن تلخيص حينما قال إنني افتح نوافذي على ثقافات العالم لكن دون أن اتركها تنتزعني من جذوري.

وبالتالي فالقاعدة التي ستكون أفضل أن نعرض أي برنامج او نظرية غربية على معتقداتنا وتعاليم ديننا، وعلى عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا، ثم ننظر هل هي مقبولة أم لا، فإذا كانت موافقة قبلناها وإذا كانت مضادة نبذناها وطرحناها بعيدا عنا.

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة

1 .أنظر كل من: زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، وكذلك : راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**،(القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية) 2005.

2 . رضوان بروسي، " الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم "، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في:** العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2008 .2009، ص 168- 174.

3 .راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا :دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**،(القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية)، 2005، ص 69- 70.

4 .رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، (الأردن: دار دجلة)، 2008، ص 147.

5 .محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، ط 1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية)، 2009، ص 58- 59.

6 .Laid ZAHGLAMI, Gouvernance, Societe Civile Et Medias, **Revue IDARA**, N/ 30, Centre de Documentation et de recherches Administratives, Alger, 2005, p p 309 -311.

7 . Nadia Molenaers and Michael Thompson, The Cultural Conditions for Democracy and Their Implications For Transitional Societies, In: Michael Thompson, gunnar Grendstad and Per Selle, Cultural Theory as Political Science, Routledge, London and New York, 1 st edition 1999, p p 181182-.

8 .الطاهر سعود، « موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا «، **الملتقى الدولي حول:** الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء 1، المنعقد بجامعة سطيف (الجزائر) يومي 08 ، 09 .2007، الجزائر، ص 36.

9 .من أكبر المدارس التي نادت إلى هذه المحاكاة هي مدرسة التحديث التي يتزعمها ولت روستو.

10 .محاضرات العلامة محمد ناصر الدين الألباني، أشرطة سلسلة الهدى والنور. المملكة الهاشمية الأردنية. متوفر كذلك في أقراص DVD , CD

11 . Mark E. Warren, Democracy and The State, In : : John S. Dryzek, Bonnie Honig and Anne Phillips, The Oxford HANDBOOK of Political Theory, 1 st Edition 2006, Oxford University Press, New York. p p 389, 390. For More Informations , See page 382 To 397.

12 .أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية 2003، ص 17 ، 18.

13 .كان هذا من بداية الإسلام برجل وامرأة إلى غاية هجرة الرسول " ص " إلى المدينة وتأسيس أولى ركائز الدولة الإسلامية لتصبح في عهد عمر ابن الخطاب، أقوى أكبر إمبراطورية بالمفهوم السياسي، والأكثر من هذا كله أنها كانت اعدل دولة في العالم، وقد شهد بذلك رسول كسرى الذي وجد خليفة المسلمين نائما في السوق وفي ثوبه رقع تزيد عن العشرين، أنظر: خالد محمد خالد، **خلفاء الرسول**، ط4، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ص 156 .

14 -**Lévy-Bruhl, Lucien (1857-1939)**, la Mentalité primitive, Encarta 2010.

أنظر كذلك: أشلي مونتاغيو، **البدائية**، ترجمة، محمد عصفور، (الكويت: عالم المعرفة، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، مايو 1982 ، ص 277 - 278.

15 .إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)**، (منشورات ANEP، الجزائر) 2009، ص 469.

16 .ناجي عبد النور،"النظم السياسية والتحول الديمقراطي»، مداخلة في **الملتقى الوطني:** حول العملية السياسية والتداعيات العولمية، المنعقد بجامعة المسيلة (الجزائر) يومي 24 ، 25 أفريل 2011.

17 .عبد النور بن عنتر، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، عدد 273، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2001، ص 11.

18 .عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت، ص 8.